

قانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٨٤

بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٩٨ مكررا من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ النص الآتي :

"مادة ٩٨ مكررا (فقرة أخيرة) : ويجب الحكم بإغلاق المحلج في حالة مخالفة أى من المادتين ٣٣ ، ٣٤ (١) . ويجب في جميع الأحوال الحكم بمصادرة الأجهزة وأجزائها موضوع المخالفة في حالة مخالفة أى من المادتين ٣٣ مكررا و ٣٩ ، كما يحكم بمصادرة الأقطان والبذرة المضبوطة في مكان الواقعة ، ويرد ثمن هذه الأقطان والبذرة في حالة عدم الحكم بالإدانة " .

(المادة الثانية)

نضاف إلى المادة ٣٣ مكررا من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ فقرة أخيرة نصها الآتي :

" مادة ٣٣ مكررا (فقرة أخيرة) : وتضبط الأجهزة أو أجزاؤها المخالفة بالطريق الإداري ، وتودع في المكان الذي يحدده وزير الزراعة أو من يفوضه ، كما تضبط الأقطان والبذرة الموجودة في موقع المخالفة وتسلم إلى أقرب محلج مرخص بتشغيله يقوم بحلج نفس النوع " .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ المحرم سنة ١٤٠٥ (١٨ أكتوبر سنة ١٩٨٤)

حسنى مبارك